

لما منعتم بيع الميتة فقصي عليه بذهبه وقد علم ان الفقهاء الثلاثة  
 على خلافه وكذلك لو كان القاضي على مذهب احمد فاقصم البيضا  
 فقال احد علي عليه السلام فقال الاخذ كان لم علي له وقضية فقصي عليه  
 بالبرقي اقراره فان الفقهاء الثلاثة على خلافه هذا او امثاله ما  
 يوجب الي اتباع اكثر من فيه اذن عندى الى الاطلاق وانصح في العمل  
 معتقفي هذا فان وكالات الحكام في وقتنا هذا ولايات صحيحة وانهم  
 قد سدوا من تغور الا سلام ثم امره فرض كفاية ولو قد اهلنا  
 هذا القول ولم نذكره ميثبا على طريق التي عيشي فيها من فقهاء الذي  
 يذكر كل منهم في تحار صنفه او كلام ان قاله انه لا يصح ان يكون احدا  
 قاضيا حتى يكون من اهل الاجتهاد ونذكر من شروط الاجتهاد اشياء  
 ليست موجودة في الحاكم وان لا يتوحد حق ولا يكاتب به ولا قيام بيته  
 الي يترجمت من هذه القواعد الشرعية وكان هذا غير صحيح وان  
 الصحيح ان الحاكم كل ما تم صحته نافذة ولا ياتهم جارية شرعا **واختلفوا**  
 هل القضا من فروض الكتابات فقال ابو حنيفة و اكثر **واختلفوا**  
 هل من فروض الكتابات فقال احمد في اظهر رأيه ليس هو من  
 فروض الكتابات ولا يتبع على المختصه الدعوى فيه وان لم يوجد  
 غيره على مختصه الدعوى فيه اذ لم يوجد غيره والرواية الاخرى

كذهب

كذهب الباقيين **واختلفوا** هل يكره القضا في المجد فقال ابو حنيفة  
 وماك واحمد لا يكره وقال بل هو السنة وقال الشافعي يكره الا  
 ان يدخل المسجد للصلاة تحدث حادثة فيحكم فيه **واختلفوا** هل يكره  
 ان توفي امرأة القضا فقال مالك والشافعي واحمد لا يصح ان توفي  
 في شيء وقال ابو حنيفة يصح ان تقضي فيما يصح شهادته  
**واختلفوا** في عدد من يقبل القاضي في تفسير الترجمة وناوذة  
 الرسالة وللجرح والتعديل والتعريف فقال ابو حنيفة **واختلفوا**  
 في حكمه كما يقبل شهادة الواحد في ذلك كله وقال ابو حنيفة  
 خاصة ويجوز ان تكون امرأة وقال الشافعي واحمد في الرواية  
 الاخرى لا يقبل اقرس اثنين رجلين وقال مالك ان كان الخلق  
 فيما فرار يتعلق بالمال قبل فيه رجل وامرأتان وان كان اقرارا  
 يتعلق بالحكم الا ابران لم يقبل الا اثنان رجلا **واختلفوا** في  
 سملع شهادة من لا يعرف عدالته الباطن فقال ابو حنيفة يسأل  
 الحاكم عن باطن عدالتهم في الحدود والقصاص قول واحد  
 وفيما عد اذ لك لا يسأل عنهم الا ان يطعن للخصم فيهم فام يطعن  
 فيهم لم يسأل عنهم ويسمع شهادتهم ويكتفي بعد التزم في ظاهر  
 احوالهم وقال مالك والشافعي واحمد في احد في رواية الكوفي